

برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير القطاع المالي

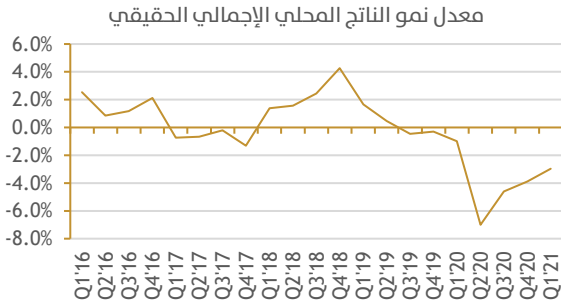
النشرة الربعية – الربع الثاني 2021م

أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الثاني 2021م، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي

ميزانية الربع الثاني 2021 – أهم الملامح

الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول (%)

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2021م. وجاء انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض القطاع النفطي بنسبة 11.7%، في حين ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة 2.9% في الربع الأول من العام 2021م. فيما شكّل القطاع غير النفطي نسبة 62.8% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2021م مقارنة بنسبة 60.5% في الربع الرابع من عام 2020م.

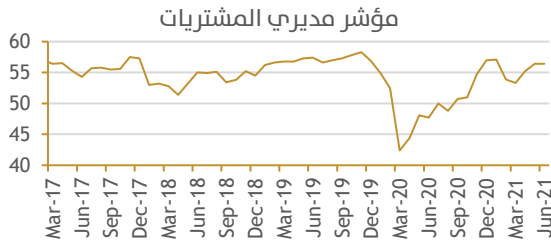


*استناداً إلى البيانات الأولية

- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 4.6 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2021م، مقارنة مع عجز بلغ 109.2 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 85% على أساس سنوي ليبلغ 248.1 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2021م مقارنة مع 133.9 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 38% على أساس سنوي لتصل إلى 132.2 مليار ريال سعودي خلال الربع الثاني من عام 2021م، في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 203% على أساس سنوي لتبلغ 116 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً بنسبة 543% على أساس سنوي لتصل إلى 68 مليار ريال سعودي خلال الربع الثاني من عام 2021م.
- ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 4% على أساس سنوي لتبلغ 252.7 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2021م مقارنة مع 243.2 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفع الدين العام إلى 922.8 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الثاني من العام 2021م مقارنة بـ 853.5 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2020.

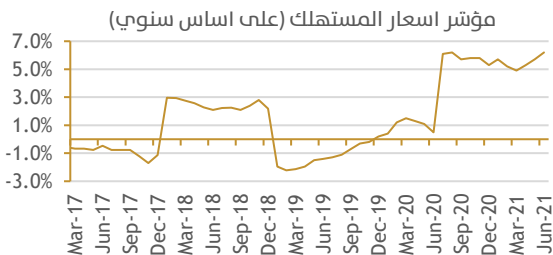
مؤشر مديري المشتريات

ظل مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية دون تغيير في يونيو عند 56.4 نقطة من مايو 2021م. واستمر الإنتاج في الارتفاع بشكل حاد، بينما زاد نمو الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة منذ يناير. وارتفع معدل التوظيف بأسرع معدل منذ نوفمبر 2019. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 نقطة إلى حدوث توسع في نشاط القطاع غير نفطي، في حين تشير قراءة المؤشر تحت 50 نقطة إلى حدوث انكماش.

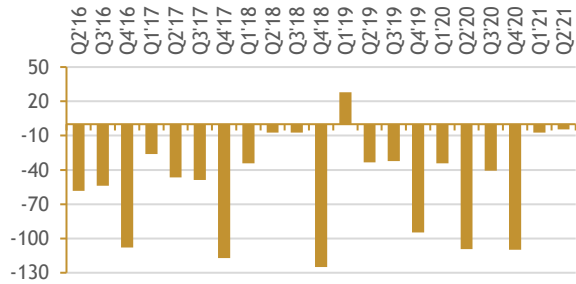


مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 6.2% على أساس سنوي في يونيو 2021م. حيث شهدت مؤشرات قطاعي النقل والاتصالات زيادة بنسبتي 22.6% و 13.2% على التوالي، واستمرت أسعار المستهلك في الارتفاع نتيجة لرفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% في يوليو من العام 2020م. في حين كان قسم التعليم هو الأكثر انخفاضاً، حيث انخفض بنسبة 9.1% على أساس سنوي في يونيو 2021م.



عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)



مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية يستعرض أبرز الإنجازات المتحققة لرؤية المملكة 2030 بعد مرور خمس سنوات منذ إطلاقها

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية - حفظه الله -، أن برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 استطاعت - بعون الله وفضله - تحقيق إنجازات استثنائية، وعالجت تحديات هيكلية خلال خمسة أعوام فقط.

ورفع سمو ولي العهد شكره إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - أيده الله - لما تجده رؤية المملكة 2030 من دعم كبير وعناية بالغة.

كما عبر سموه عن تقديره لجهود جميع الجهات الحكومية حيث تغلبت على الكثير من التحديات خلال الفترة الماضية، مُشيداً بالخبرات المكتسبة التي لا تُقدر بثمن، والتي عززت الثقة في تحقيق أهداف الرؤية. مؤكداً سموه أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتوجب القيام به على مختلف الأصعدة؛ لاستمرار العمل على تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 على النحو المطلوب.

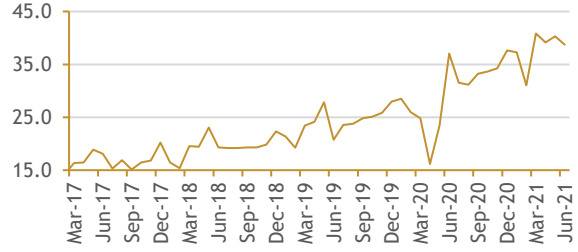
الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع بنسبة 4.6% على أساس سنوي لتبلغ 38.7 مليار ريال سعودي في يونيو 2021م مقارنة بـ 37 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 118.1 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من العام 2021م (بارتفاع نسبتته 54.1% على أساس سنوي وبنسبة 8.2% على أساس ربعي).

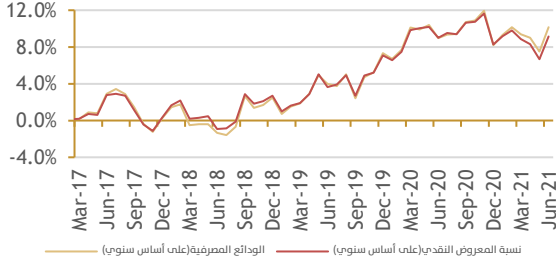
عمليات نقاط البيع (مليار ريال)



نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 9.1% على أساس سنوي وبنسبة 2.4% على أساس ربعي في يونيو 2021م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 8.2% على أساس سنوي. في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 0.4% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 10.2% على أساس سنوي وبنسبة 2.5% على أساس ربعي في يونيو 2021م.

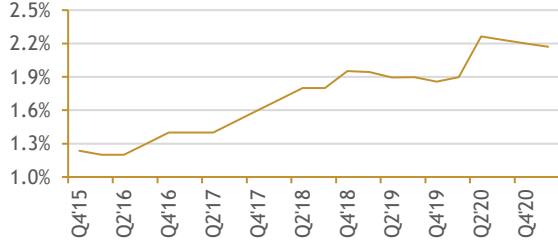
نمو عرض النقود والودائع المصرفية



القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

استقرت نسبة القروض المتعثرة للربع الثالث على التوالي عند 2.2% في الربع الأول من العام 2021م.

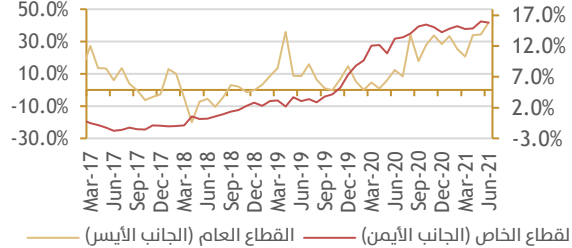
نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض



نمو الائتمان المصرفي (%)

حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 16.8% على أساس سنوي في يونيو 2021م وبنسبة 4% على أساس ربعي؛ حيث شهد الائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 41.7% على أساس سنوي وبنسبة 23.2% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 15.8% في يونيو على أساس سنوي وبنسبة 3.2% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

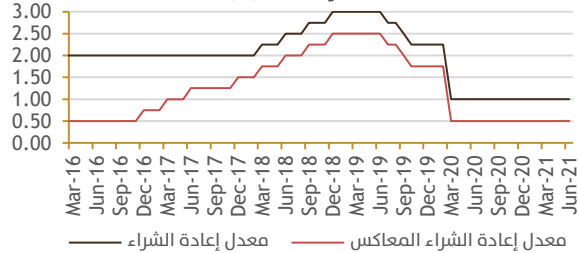


*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

أسعار الفائدة

أبقى البنك المركزي السعودي (ساما) معدلي إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس دون تغيير خلال الربع الثاني من عام 2021م. في حين كان آخر تخفيض للأسعار في مارس 2020م بمقدار 125 نقطة أساس لكل منهما. ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك في تعزيز الاستقرار النقدي.

أسعار الفائدة (%)





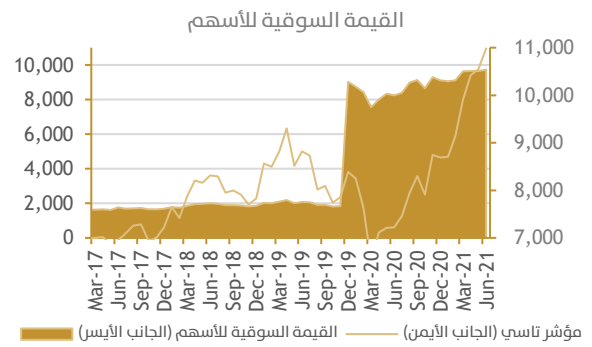
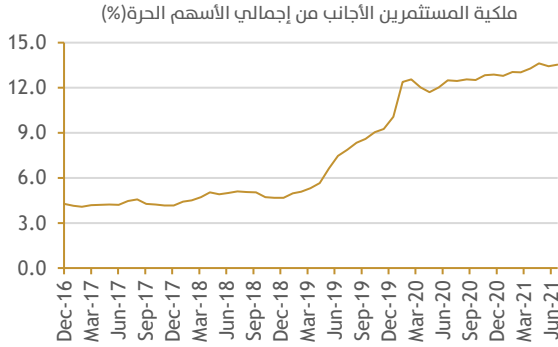
نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)

ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 4.1% على أساس شهري وبنسبة 26.4% منذ بداية العام حتى تاريخه. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية بنسبة 0.9% إلى 9,722 مليار ريال سعودي في يونيو 2021م من 9,632 مليار ريال سعودي في مارس 2021م.

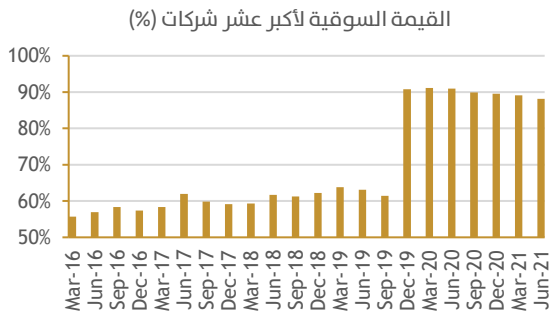
ملكية المستثمرين الأجانب

ارتفعت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من 13.3% في شهر مارس 2021م لتصل إلى 13.5% في شهر يونيو 2021م من إجمالي الأسهم الحرة، حيث ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 4.6% على أساس شهري لتصل إلى 276.1 مليار ريال في يونيو 2021م من 264 مليار ريال سعودي في مايو 2021م.



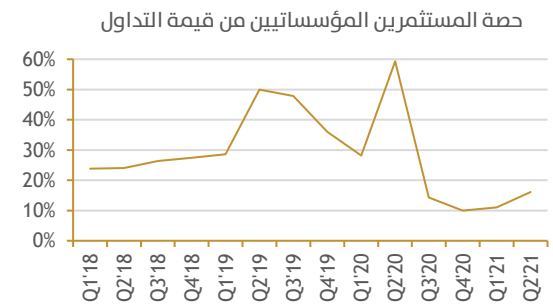
تركيز السوق في أكبر 10 شركات

انخفضت نسبة التركيز لأكثر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر يونيو من العام 2021م إلى 88.2% مقارنة بنسبة 89.1% في نهاية مارس 2021م.



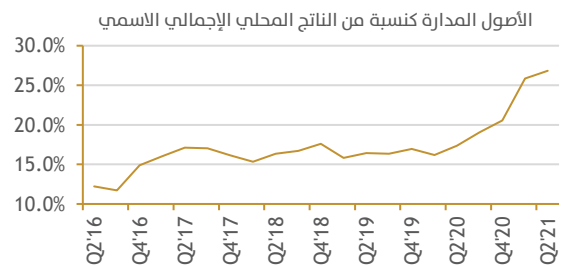
حصة المستثمرين المؤسسيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسسيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الثاني من عام 2021م إلى 16.1% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 11.1% في الربع الأول من عام 2021م.



الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

ارتفعت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 26.8% في الربع الثاني من عام 2021م مقارنة بنسبة 25.9% في الربع الأول من عام 2021م. وحقق الأصول المدارة ارتفاعاً بنسبة 36.5% على أساس سنوي وبنسبة 3.7% على أساس ربعي.





أهم اللامحات عن تطورات القطاع المالي

وكالة موديز للتصنيف الائتماني تحدد التقرير الائتماني للمملكة عند (A1)

حدثت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" تقرير تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند (A1) مع نظرة مستقبلية سلبية، نتيجة للصدات الخارجية على أثر جائحة فيروس كورونا المستجد.

وأكدت الوكالة في تقريرها الائتماني أن الإصلاحات الهيكلية في المملكة أدت إلى تقليص العجز المالي خلال الربع الأول، وبالرغم من انكماش الاقتصاد في الربع الأول من هذا العام، فإن القطاع غير النفطي استمر في التطور والتعافي، مدعوماً بنمو قوي بشكل استثنائي في تطوير البنية التحتية للمنتجات العقارية.

كما ذكرت الوكالة في تقريرها أن خطط تنويع الاقتصاد في المملكة ستساهم في رفع النمو على المدى المتوسط إلى الطويل. إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي دعمت تحسين القدرة التنافسية، حيث تحسنت المملكة العربية السعودية في 9 من أصل 10 مجالات تم قياسها بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، وارتفع ترتيبها من المرتبة 82 في العام 2016 إلى المرتبة 62 في العام 2020 من بين 190 دولة.

وتوقعت الوكالة في تقريرها أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة 1.6% و 5% للعامين 2021م و2022م على التوالي.

وعلى صعيد المالية العامة، خفضت الوكالة تقديراتها بشأن العجز في ميزانية عام 2021م من (6.2%) إلى (4.7%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتوقعت وصول فائض الحساب الجاري للعام الحالي إلى ما يقارب 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعجز بحوالي (2.9%) في تقريرها الأخير كما توقعت الوكالة في تقريرها أن يصل حجم الدين العام للمملكة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 30.6% و30.9% للعامين 2021م و2022م على التوالي.

وعلى صعيد الميزانية العامة للمملكة فقد أكدت الوكالة أن أرقام الميزانية كشفت تحسناً هيكلياً وإيضاً تمثل في انخفاض عجز المالية العامة غير النفطي إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من 6 سنوات.

اعتماد التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية وتفعيل ربط مركز الإيداع الدولي (كليبر ستريم)

أعلنت شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) صدور قرار مجلس هيئة السوق المالية المتضمن الموافقة على التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية.

وتنظم هذه التعليمات إجراءات طلب الربط وشروطه وحسابات مركز الإيداع المتعلقة بالربط وأحكام عامة أخرى. وتهدف إيداع من خلال هذه التعليمات، إلى تطوير البيئة التنظيمية بما يتماشى مع أبرز الممارسات الدولية ورفع كفاءة وجاذبية السوق المالية أمام المستثمرين الأجانب.

كما أعلنت إيداع عن تفعيل الربط مع «كليبر ستريم»، مزود خدمات ما بعد التداول لمجموعة البورصة الألمانية، لتتيح للمستثمرين الدوليين الاستفادة من خدمات مركز إيداع الأوراق المالية الدولي (ICSD).

وسيتيح الربط مع مركز إيداع لعملاء كليبر ستريم الدوليين إمكانية الاستثمار في سوق الصكوك والسندات وصناديق المؤشرات المتداولة المدرجة في تداول السعودية.

وزير المالية ومحافظ البنك المركزي السعودي يشكران القيادة بمناسبة موافقة مجلس الوزراء على الترخيص لبنكين محليين رقميين

رفع معالي وزير المالية رئيس برنامج تطوير القطاع المالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ومعالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص لبنكين رقميين محليين عن طريق تحويل شركة المدفوعات الرقمية السعودية (STC Pay) لتصبح بنكاً رقمياً محلياً لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة براسمال يبلغ 2.5 مليار ريال (بنك إس تي سي)، وتحالف عدد من الشركات والمستثمرين بقيادة شركة عبدالرحمن بن سعد الراشد وأولاده لتأسيس بنك رقمي محلي لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة براسمال يبلغ 1.5 مليار ريال (البنك السعودي الرقمي).

وأوضح معالي الجدعان، أن موافقة المجلس تجسد حرص القيادة على مواكبة التطور المتسارع في "التقنية المالية"، وتمكين المملكة العربية السعودية لتكون ضمن أكبر المراكز المالية في العالم، وذلك من خلال دعمها الكامل لبرنامج تطوير القطاع المالي أحد أبرز برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى مواكبة التطورات العالمية في هذا القطاع، وتحقيق قفزات نوعية في مجال الخدمات المالية تتواءم مع التطور المتواصل في الأعمال والخدمات بالمملكة. وأشار إلى أن برنامج تطوير القطاع المالي عمل على وضع إستراتيجية للقطاع خلال الفترة من 2021م إلى 2025م تتضمن عدداً من المبادرات الخاصة بالتقنية المالية التي من شأنها تطوير القطاع، وتدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله.

من جانبه، أوضح محافظ البنك المركزي، أنه بصور موافقة مجلس الوزراء سيعمل البنك المركزي على استكمال المتطلبات الفنية والتشغيلية اللازمة؛ لتبدأ ممارسة البنكين أعمالهما بالمملكة، مؤكداً في هذا الصدد أن البنوك الرقمية ستخضع لكافة متطلبات الإشراف والرقابة المطبقة على البنوك العاملة في المملكة، والتأكيد على الجوانب التقنية والأمن السيبراني ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر التشغيلية.

وأشار المبارك، إلى أن البنوك الرقمية ستقدم منتجات وخدمات مالية وبشكل حصري عن طريق القنوات الرقمية؛ عبر نموذج عمل مصرفي مبتكر للقطاعات مما يساهم في ارتفاع الشمول المالي. وتهدف البنوك الرقمية إلى مواكبة آخر التطورات في القطاع المالي والتقني العالمي.

الموافقة على طلب اندماج شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار في شركة الأهلي المالية

بناءً على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/06/02هـ ولوائحه التنفيذية، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره المتضمن الموافقة على طلب اندماج شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بصفتها الشركة المندمجة في شركة الأهلي المالية بصفتها الشركة الدامجة، وإلغاء الترخيص الممنوح لشركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار.



محافظ البنك المركزي السعودي يكتمل شركتي تأمين بعد نفاذ اندماجهما

كتم معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، رئيس مجلسي إدارة شركتي "الجزيرة تكافل تعاوني" و "سوليدريتي السعودية للتكافل" بعد نفاذ عملية اندماجهما مؤخرًا، وذلك بحضور الرئيس التنفيذي للشركة الدائمة. ويعد هذا الاندماج الثالث الذي يشهده قطاع التأمين بعد تنظيمه، حيث سبقه اندماج شركة ولاء للتأمين التعاوني مع شركة متلايف والمجموعة الأمريكية الدولية والبنك العربي الوطني للتأمين التعاوني، واندماج شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني مع الشركة الأهلية للتأمين التعاوني.

وأوضح معالي محافظ البنك المركزي، أن هذه الاندماجات تعطي مؤشراً إيجابياً على أن خطط ومستهدفات البنك المركزي المتعلقة بقطاع التأمين تسير في الاتجاه الصحيح، وأن الجهود المبذولة والسعي لتطوير قطاع التأمين والرفع من كفاءته التشغيلية ومن مآنته المالية من خلال تحفيزه وتشجيعه على زيادة رؤوس الأموال عبر إحدى أهم وسائل تحقيقها وهي الاندماج والاستحواذ؛ أثمرت عن ثلاث عمليات اندماج خلال فترة وجيزة قاربت العام.

وأكد المبارك، استمرار البنك المركزي في تشجيع شركات التأمين على الاندماج والاستحواذ لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 وبرامجها، ومن أهمها برنامج تطوير القطاع المالي الذي أبدى اهتماماً خاصاً بقطاع التأمين لكونه القطاع الذي يتحمل عبء قبول المخاطر التي يواجهها الاقتصاد الوطني ويساهم في استقراره ونموه، مبيناً أن مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي تضمنت مبادرات لتشجيع وتسهيل الاندماجات في قطاع التأمين، تستهدف استدامة نمو القطاع واستقراره ومآنته، والرفع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع منتجاته ورقمته، وتعزيز الابتكار والمنافسة فيه.

المملكة الأولى عالمياً في استجابة الحكومة ورواد الأعمال لجائحة كورونا.. حسب تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال

حققت المملكة العربية السعودية المركز الأول عالمياً في استجابة الحكومة لجائحة كورونا، و"استجابة رواد الأعمال لجائحة كورونا"، فيما تقدمت في مؤشر حالة ريادة الأعمال إلى المركز السابع على مستوى دول العالم بعد أن كانت في المركز 17، وذلك وفقاً لتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) للعام 2021/2020م الذي صدر بالتعاون مع كلية الأمير محمد بن سلمان للأعمال وريادة الأعمال ومركز بابسون العالمي لقيادة ريادة الأعمال (BGCEL).

وأكد محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" المهندس صالح بن إبراهيم الرشيد أن هذا الإنجاز يعكس الأثر الكبير لرؤية المملكة 2030 على المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد ورائدات الأعمال، والتي وفرت بيئة أعمال مثالية تتميز بالمرونة والقدرة على مواجهة التحديات مثل ما حدث مع أزمة جائحة كورونا.

وحسب تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال، قفزت المملكة إلى المركز الأول في مؤشر "سهولة البدء في الأعمال" بعد أن كانت في المركز 22 كانعكاس للإصلاحات المهمة في بيئة ريادة الأعمال والشفافية وسهولة إجراءات البدء بالأعمال التجارية، كما حققت المركز الأول أيضاً في مؤشر "الفرص الواعدة لبدء المشروع في منطقتي" بعد أن كانت في المركز السادس.

فيما حازت المملكة على المركز الثالث في مؤشر الريادة المالية بعد أن كانت في المركز 19 إثر زيادة الفرص التمويلية بأنواعها للشركات الناشئة في السوق المحلي، وقفزت من المرتبة 35 إلى الثانية في مؤشر البنية التحتية المادية كنتيجة لسهولة الحصول على الخدمات مثل: (المساحات المكتبية، المواقع التجارية، الإنترنت، والخدمات العامة).

الإلزام بإيداع أدوات الدين المطروحة طرماً خاصاً لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) والإفصاح عنها

سعيًا من هيئة السوق المالية إلى تطوير سوق أدوات الدين بما يتماشى مع مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي الذي يعد أحد البرامج الرئيسة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، واستمراراً لدور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية.

أصدر مجلس الهيئة القرار المتضمن إلزام المُصدريين لأدوات الدين المطروحة طرماً خاصاً وفقاً لنظام السوق المالية ولوائح التنفيذية ومقومة بالريال السعودي من الشركات السعودية المساهمة والمنشآت ذات الأغراض الخاصة التابعة لها بإيداعها لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)، على أن يسري ذلك اعتباراً من تاريخ 2021/10/01م. كما تضمن قرار المجلس إلزام مؤسسات السوق المالية التي تم أو سيتم بواسطتها طرح أدوات الدين طرماً خاصاً وفقاً لنظام السوق المالية ولوائح التنفيذية ومقومة بالريال السعودي لمصدرين من الشركات السعودية المساهمة والمنشآت ذات الأغراض الخاصة التابعة لها، بالإفصاح عن معلومات أدوات الدين المطروحة في موقع شركة السوق المالية السعودية (تداول) على أن يسري ذلك اعتباراً من تاريخ 2021/10/01م.

ويأتي ذلك استمراراً للجهود المبذولة من قبل هيئة السوق المالية لتطوير أسواق الأوراق المالية، ولتحفيز المستثمرين ومصدري أدوات الدين من خلال تعزيز الشفافية والسيولة ورفع جاذبية وكفاءة السوق.

إدراج أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

أعلنت تداول السعودية خلال الربع الثاني من عام 2021م الموافقة على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية وفقاً لقواعد الإدراج بقيمة إجمالية تبلغ (4,650,000,000) ريال. وإدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ (7,145,000,000) ريال.

البنك المركزي السعودي يطرح فئة الـ 200 ريال بمناسبة مرور 5 أعوام على إطلاق "رؤية المملكة 2030"

أعلن البنك المركزي السعودي طرح فئة المائتي ريال من العملة الورقية السعودية؛ بمناسبة مرور خمسة أعوام على إطلاق "رؤية المملكة 2030"، في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود يحفظه الله، وذلك استناداً إلى المادة (الرابعة) من نظام النقد السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم 6 بتاريخ 1379/07/01هـ.

وأوضح البنك المركزي، أن فئة المائتي ريال تم طرحها وتداولها يوم الأحد 1442/09/13هـ الموافق 2021/04/25م، إضافة إلى الأوراق النقدية المتداولة حالياً بجميع فئاتها بصفتها عملة رسمية قانونية.

وأكد البنك المركزي أنه تمت طباعة هذه الفئة وفق أحدث المعايير في مجال طباعة العملة الورقية، حيث تتميز بالعديد من المواصفات الفنية، والعلامات الأمنية عالية الجودة، وتصميم مميز وألوان جذابة تبرز تصميم هذه الفئة، لافتاً إلى أن تصميم ورقة فئة المائتي ريال ذات اللون الرصاصي تضمن صورة الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - يرجمه الله - على وجه هذه الفئة، وشعار رؤية المملكة 2030 بشكل ثلاثي الأبعاد، إضافة إلى اسم البنك المركزي السعودي، وقيمة الفئة بالأحرف والأرقام باللغة العربية، بينما تضمن ظهر الورقة صورة قصر الحكم في مدينة الرياض، واسم البنك المركزي السعودي، وقيمة الفئة بالأحرف والأرقام باللغة الإنجليزية.



هيئة السوق المالية توافق على تسجيل وطرح عدد من الشركات في السوق المالية

أعلنت هيئة السوق المالية عن صدور عدة قرارات من مجلس الهيئة بتاريخ 2021/06/28م بشأن الموافقة على تسجيل طلب "شركة بنان العقارية" و"شركة مجمع المركز الكندي الطبي" وذلك لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية. فيما تمت الموافقة على طرح "بيت الشطيرة للوجبات السريعة (برغرايزرز)" في السوق الموازية.

كما أصدر المجلس قرار الموافقة على طلبات تسجيل وطرح الأسهم للاكتتاب العام في السوق الرئيسية لأربع شركات:

- الشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات
- الشركة العربية للتعهدات الفنية
- شركة التنمية الغذائية
- شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكوا باور)

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية يستعرض أبرز الإنجازات المتحققة لرؤية المملكة 2030 بعد مرور خمس سنوات منذ إطلاقها

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية - حفظه الله -، أن برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 استطاعت - بعون الله وفضله - تحقيق إنجازات استثنائية، وعالجت تحديات هيكلية خلال خمسة أعوام فقط.

ورفع سمو ولي العهد شكره إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - أيده الله - لما تجده رؤية المملكة 2030 من دعم كبير وعناية بالغة.

كما عبر سموه عن تقديره لجهود جميع الجهات الحكومية حيث تغلبت على الكثير من التحديات خلال الفترة الماضية، مشيداً بالخبرات المكتسبة التي لا تقدر بثمن، والتي عززت الثقة في تحقيق أهداف الرؤية. مؤكداً سموه أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتوجب القيام به على مختلف الأصعدة؛ لاستمرار العمل على تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 على النحو المأمول والمطلوب.

وكان مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية قد استعرض ما حقته رؤية المملكة 2030 بعد مرور خمس سنوات منذ إطلاقها، والتي كان تركيزها في أعوامها الماضية على تأسيس البنية التحتية التكنولوجية، وبناء الهياكل المؤسسية والتشريعية ووضع السياسات العامة، وتمكين المبادرات، فيما سيكون تركيزها في مرحلتها التالية على متابعة التنفيذ، ودفع عجلة الإنجاز وتعزيز مشاركة المواطن والقطاع الخاص بشكل أكبر.

تحت رعاية معالي وزير المالية "المركز الوطني لإدارة الدين يطلق هويته وشعاره الرسمي

برعاية معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان دشّن المركز هويته الجديدة وشعاره الرسمي في حفل افتراضي تم عقده مؤخراً. كما تضمن الحفل إطلاق البوابة الإلكترونية للمركز لتكون على الرابط www.ndmc.gov.sa إضافة إلى حساباته الرسمية على شبكات التواصل الاجتماعي (تويتر - لينكدان - يوتيوب) بالمعروف (@SaudiNDMC).

وبهذه المناسبة قال معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان إن المركز الوطني لإدارة الدين، الذي يصف كأحد الجهات الوطنية الداعمة لبرامج رؤية المملكة 2030، هو أحد أكثر مراكز الدين تطوراً ونجاحاً في المنطقة بإنجازاته الغير مسبوقة على صعيد سوق الدين الدولي ومساهماته الفاعلة في سوق الدين المحلي. وبالإضافة إلى دوره في تأمين احتياجات المملكة من التمويل وفق مستهدفات السياسة المالية وإستراتيجية الدين العام، فهو يساهم بشكل كبير في تحقيق سياسة مالية مستدامة وتحقيق الاستدامة المالية العامة، مما يعكس ثبات القوة الاقتصادية والمالية للمملكة.

لمرة الثانية على التوالي "المركز الوطني لإدارة الدين يتوج بجائزتي "قلوبال كابيتال" لجوائز السندات للعام 2021م

بإنجاز وطني للمملكة العربية السعودية، توجّ المركز الوطني لإدارة الدين بجائزتي "قلوبال كابيتال" لجوائز السندات للعام 2021م بوصفه "أفضل مصدر سيادي لأدوات الدين في الشرق الأوسط"، و"أفضل مصدر لأدوات الدين في الأسواق الناشئة".

ويأتي هذا التتويج للمرة الثانية على التوالي، حيث حصل المركز الجائزين في العام الماضي 2020م. ليكون هذا التتويج المتتالي نظيراً لأدائه خلال هذه الفترة، وتحمله مستويات غير مسبوقة من تقلبات السوق والسلع، وعدم استقرار الاقتصاد العالمي، خصوصاً في ظل تداعيات جائحة كورونا. وقدرة المركز على سرعة الاستجابة لتقلبات الوضع الاقتصادي العالمي، واتخاذ قرارات في ظل أوضاع غير مستقرة، والدعم الذي يحظى به المركز من قبل وزارة المالية في ظل السياسات المالية التي تساهم في تعزيز استقرار الوضع المالي والاقتصادي للمملكة.

كما يثبت حصول المركز على هذه الجوائز الجهود التي تبذلها حكومة المملكة في تطوير سوق الدين السعودي، والثقة العالمية الكبيرة بقوة الاقتصاد السعودي، والنظرة الإيجابية إلى مستقبل الاستدامة المالية في المملكة، مما يعزز الإقبال المحلي والدولي على إصدارات المملكة المحلية والدولية للأسكوك والسندات ووصولها إلى مختلف أسواق الدين العالمية.

يذكر أن جوائز "قلوبال كابيتال" لجوائز السندات تكرم إنجازات الحكومات والشركات على مختلف أحجامها ضمن مجال التمويل السيادي والإقليمي والخدمات المصرفية وصناديق التحوط وإدارة الثروات والأصول، والأصول العقارية، إلى جانب مجالات أخرى ضمن قطاع الخدمات المالية. كما تسلط الضوء على أبرز الابتكارات والإنجازات ضمن قطاع الخدمات المالية عالمياً.



مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

| التزامات 2025 | الوضع الحالي | خط الأساس | مؤشرات البرنامج |
|---------------|--------------|-----------|--|
| 70% | - | 36% | حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%) |
| 3,515 | 3,114 | 2,631 | أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي |
| 2.4% | 1.82% | 1.9% | إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%) |
| 45 | 23.5 | 33.16 | إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي |
| 45% | 29.5% | 33% | نسبة تغطية التأمين - الصحي (%) |
| 77% | 48.2% | 39.6% | نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)** |
| 11,404 | 11,585.84 | 9,304 | مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال |
| 30 | 16 | - | عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية |
| 11% | 8.1% | 5.7% | قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%) |
| 2,053.2 | 1,889 | 1,510 | الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي |
| 26 | 5 | 6 | عدد الإدراجات في السوق المالية |
| 31% | 26.8% | 16.94% | الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| 24.1% | 26.99% | 14% | حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| 80.8% | 103% | 66.52% | القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي* (%) |
| 44% | 16.1% | 35.96% | حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%) |
| 46% | 11.4% | 40.90% | عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%) |
| 17.5% | 13.5% | 13.3% | نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%) |
| 70% <= | 95% | 82% | نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%) |

* باستثناء شركة أرامكو
** طبقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي السعودي



برنامج تطوير القطاع المالي



برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، وهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقاً للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: <https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP>